



<https://ui.ac.ir/en>

Journal of Research in Arabic Language

E-ISSN: 2322-4649

Document Type: Research Paper

Vol. 15, Issue 1, No.26, Spring & Summer, 2022

Received: 03/09/2017 Accepted: 22/05/2020

The Meaning of the Verb and Tense in the Opinion of Grammarians, Linguists, and Fundamentalists (Case Study: Mahdi al-Makhzoumi, Tammam Hassan, Al-Sadr)

Soudabeh Mozaffari *

*Corresponding Author: Assistant Professor, Arabic Language and Literature, Kharazmi University, Tehran, Iran
soud42_moz@khu.ac.ir

Reza Khodamoradi

PhD Candidate of Arabic Language and Literature, Kharazmi University, Tehran, Iran

Abstract

The verb is an essential component in the Arabic sentence structures. There is a disagreement between contemporaries and predecessors about it in the Arabic language. There is also disagreement in determining a specific concept for the verb and its divisions among syntacticians, linguists, and theorists. Therefore, studying their opinions and views about verbs requires special attention. This descriptive-analytical study aims to investigate the criteria taken as the basis of analysis. The research question is how and by what criteria they have a split verb. The results of the study show that they believe that this concept should be reviewed in accordance with up-to-date linguistics. The present article deals with al-Makhzoumi's views, as the representative of grammarians, linguists, and theorists. Al-Makhzoumi does not accept the division of the verb according to time. Tammam Hassan differentiates between the time in inflections and in syntax while Al-Sadr does not accept time as a sign of the verb. The verb in his view is composed of the matter and form.

Keywords: The meaning of the verb, Verb tense, al- Makhzoumi, Tammam Hassan, Al-Sadr.

References

- Abdul Hamid, M. M. (2005). *Explanation of Shozoor Al-Zahab by Ibn Hisham*. First Edition. Tehran: Dar Al Koch.
- Al-Ameli, Z. (n.d). *Milestones of Religion*. Najaf: Al-Adab Press.
- Al-Fadhli, A. H. (1982). *Studies in Verb*. First Edition. Beirut: Dar Al-Qalam.
- Al-Hashemi, M. (1966). *Al-Sadr Research Reports: Verbal Evidence Investigation*. Tehran: Foundation for the Encyclopedia of Islamic Jurisprudence.
- Al-Samarai, I. (1983). *Verb: Its Time and Its Constructs*. Third Edition. Beirut: The Message Foundation.
- Al-Saq, M. F. (1977). *Sections of Arabic Speech in Terms of Form and Function*. Cairo: Al-Khanji Library.
- Al-Zajjaji, A. Q. (1959). *Clarification as to the Ills. Reported by: Mazen Al-Mubarak*. Egypt: Al-Madani Press.
- Anees, I. (1978). *Of the Secrets of the Language. Sixth Edition*. Cairo: The Anglo-Egyptian Library.
- Hassan, T. (1955). *Research Methods in Language*. Cairo: The Anglo Library.
- Hassan, T. (1980). *Language between Normative and Descriptive*. Morocco: Dar Al Thaqafa.
- Hassan, T. (1994). *The Arabic Language: Its Structure and Meaning*. Morocco: House of Culture.

- Ibn Al-Anbari, K. (1961). *Equity in Matters of Disagreement between the Grammarians*. Edited by Muhammad Muhyiddin Abdel Hamid. Fourth Edition. Egypt: Al Saada Press.
- Ibn Yeish, A. (n.d). *Explanation of Al-Mofassal*. Beirut: The World of Books (in Arabic).
- Jamal Al-Din, M. (1985). *Grammar Research for Fundamentalists*. Second Edition. Qom: Dar Al-Hijrahi
- Khalil, H. (n.d). *Mawlid in Arabic*. Beirut: Dar Al-Nahda.
- Khorasani, M. K. (n.d). *Adequacy of Assets*. Tehran: Printed Stone.
- Makhzoumi, M. (1986a). *In Arabic Grammar: Grammar and Application*. Second Edition. Beirut: Dar Al-Raed Al-Arabi.
- Makhzoumi, M. (1986b). *In Arabic Grammar: Criticism and Direction*. Second Edition. Beirut: Dar Al-Raed Al-Arabi.
- Qazwini, A. (n.d). *A Footnote to Laws*. Tehran: Lithography.
- Rashti, A. H. (n.d). *Explanation of Al-Kefayah*. Najaf: Al-Haidarya.
- Sadr, M. B. (1997). *Lessons in Origins Science*. First Edition. Qom: Dar Al-Alam
- Sawad, R. (2008). *Mahdi Makhzoumi*. Website of the International Association of Arabic Translators.
- Muhammad Harun, A. A. (Ed.) (1988). *Sibweyh's the Book*. Third Edition. Beirut: Scientific Books House.
- The Comprehensive Library Website. (n.d). *Tammam Hassan*.
- The Sadrin Foundation for Strategic Studies Website. (n.d). *The Biography of the Martyr Imam, Mr. Muhammad Baqir Al-Sadr*.



مدلول الفعل وزمانه عند النحويين واللغويين والأصوليين

آراء مهدي المخزومي، وتمام حسان والشهيد الصدر نموذجاً^١

سودابه مظفری *

رضا خدامرادی **

الملخص

لا شك أن الفعل ركن أساسي في بناء الجملة العربية اهتم به رواد علم الصرف والنحو؛ وفي العصر الحاضر، ظهرت موجة جديدة تنظر إلى الفعل بنظرة مختلفة، عما كانت عند القدامى. فرؤية المعاصرين بالفعل ومدلوله وزمانه وأقسامه تختلف عن أسلافهم اختلافاً بارزاً؛ على هذا، نرى الاضطراب في وضع مفهوم محدد للفعل وأقسامه عند المعاصرين من النحويين واللغويين والأصوليين؛ فلهذا، دراسة آراء هؤلاء وتبيين وجوه الاختلاف بينهم تتطلب اهتماماً بالغاً؛ من هنا، نتوخى في هذا المقال بالاعتماد على المنهج الوصفي - التحليلي، تبين المعايير والمحددات التي يعنون بها في دراستهم بناء على هذا السؤال: كيف وعلى أية أسس ومعايير قسّم النحاة المعاصرون الفعل؟ ومن المتوقع الوصول إلى أنهم يعتقدون بوجوب إعادة النظر في ذلك بتحكيم لغة العصر ومناهجها؛ وذلك بدراسة آراء المخزومي وممثلاً للنحويين وتمام حسان وممثلاً للغويين والشهيد الصدر وممثلاً للأصوليين؛ أما المخزومي فهو يرفض القول بتقسيم الفعل على أساس الزمان مستدلاً بأن بعض الأفعال لا يقع تحت هذه الأقسام المزعومة، بينما يفرق تمام حسان بين الزمن الصرفي والزمن النحوي، والشهيد الصدر لا يعتبر الزمن مدلول الفعل، بل الفعل عنده مركب من المادة والهيئة.

الكلمات المفتاحية: مدلول الفعل، زمان الفعل، المخزومي، تمام حسان، الشهيد الصدر

١- تاريخ التسلم: ١٣٩٦/٦/١٢هـ.ش؛ تاريخ القبول: ١٣٩٩/٣/٢هـ.ش.

* أستاذة مساعدة في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الخوارزمي، طهران، إيران (الكاتبة المسؤولة) Email: soud42_moz@khu.ac.ir

** طالب الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الخوارزمي، طهران، إيران Email: khodamoradi11reza@gmail.com

Copyright©2022, University of Isfahan. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0>), which permits others to download this work and share it with others as long as they credit it, but they cannot change it in any way or use it commercially

<http://10.22108/RALL.2020.106271.1065>

١. المقدمة

لقد بدأ النحاة جل مؤلفاتهم بتقسيم الكلمة على اسم وفعل وحرف، واتجهت هذه الأقسام نحو الاختلاف بينهم، كما جعلوا الفعل حدثاً يرتبط بالزمن؛ ومضى النحاة يقسمون الأفعال على معنى الزمنية التي تفيده وتعددت آراؤهم. وكانت دلالة الفعل الزمنية مجالاً للجدل بين النحاة، وتحدى بعض العلماء المحدثين النحاة القدماء في تناولهم للفعل وقضاياها الزمنية، وكانت لهم آراء تختلف بينهم.

فلهذا، ركز أكثر النحاة المحدثين على محاولات في سبيل إصلاح المنهج النحوي القديم الذي يتميز بالتعقيد والغموض، ومنها جهود مهدي المخزومي وتمام حسان اللذان دعوا إلى إصلاح المنهج النحوي من خلال اتباع المنهج الوصفي وتطبيقه في دراسة النحو العربي؛ وإلى جانب هولاء، نظر الأصوليون في الفعل، من حيث الدلالات اللفظية؛ فرؤيتهم تختلف عن رؤية النحويين واللغويين؛ فلذا ندرس رأي الشهيد الصدر في الفعل وعلاقته بالزمان ممثلاً للأصوليين، فنبحث عن جهود النحويين واللغويين والأصوليين المحدثين على أساس آراء ممثليهم، أي مهدي المخزومي، وتمام حسان والشهيد الصدر عن الفعل، معتمدين على مواقفهم من الفعل وأقسامه على ما احتوت كتبهم.

يمكن حصر مشكلة الدراسة في السؤالين:

- ما رؤية النحويين واللغويين والأصوليين للفعل وكيف يدرسونه؟

- ما الأسس التي يعتمدون عليها؟

تهدف الدراسة الحاضرة إلى تحديد أهم المعايير التي استخدمها النحويون واللغويون والأصوليون المحدثون في مدلول الفعل وتقسيماته وتبيين مدى الاختلاف بينهم وكيفية دراستهم.

ونهجنا في هذا المجال المنهج الوصفي - التحليلي وفقاً للخطوات التالية: استعراض أهم الدراسات التي تعرضت لهذا الموضوع، وتحليل تلك الدراسات واستخلاص أهم النتائج التي من المتوقع الوصول إليها.

١-١. خلفية البحث

الدراسات حول الفعل كثيرة لمكانته في الجملة العربية، ومن أهم الكتب الشهيرة القديمة: الكتاب لسيبويه، والإيضاح في علل النحو للزجاجي، والإنصاف لابن الأنباري، والمفصل للزمخشري، وشدور الذهب لابن هشام؛ ومن الدراسات الحديثة ما يلي: دراسات في الفعل لعبد الهادي الفضلي (١٩٨٢م)، والفعل: زمانه وأبنيته لإبراهيم السامرائي (١٩٨٣م)، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة لمصطفى فاضل الساقى (١٩٧٧م)، واللغة العربية: مبنائها ومعناها لتمام حسان (١٩٤٤م).

ما يميز الدراسة الحاضرة هو تبيين وتحليل آراء هولاء الممثلين الثلاثة من النحاة المعاصرين والمقارنة بين آرائهم، وصولاً إلى كيفية رؤيتهم وتحليلهم عن الفعل وتبيين مدى الاختلاف فيما بينهم.

٢. الفعل وأقسامه

اختلف النحاة في وضع مفهوم محدد للفعل وأقسامه منذ وضع قواعد اللغة العربية. لكن أقدم تعريف للفعل وصل إلينا هو تعريف سيبويه، حيث يقول: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن ولم ينقطع» (١٩٨٨م، ص ١٢).

فالفعل باعتبار زمان الوقوع على ثلاثة أقسام عند سيبويه، وهي الماضي، والمضارع والحال. وبعده يقول الزجاجي: «الفعل ما دل على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل، نحو: قام ويقوم، قعد ويقعد وما أشبه ذلك» (١٩٥٩م، ص ٥٢). فالزجاجي قسم الفعل باعتبار الزمان إلى قسمين: الماضي والمستقبل. وعرفه ابن هشام بأنه «ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة» (عبد الحميد، ١٣٨٤هـ، ص ٢٤). فيرى ابن هشام الأقسام الثلاثة للفعل بحسب زمانه مثل سيبويه. ويقول ابن يعيش: لما كانت الأفعال مساوقة للزمان والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عدمه انقسمت بأقسام الزمان، ولما كان الزمان ثلاثة: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك، فمنها حركة مضت، ومنها حركة لم تأت بعد، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية، كانت الأفعال كذلك ماضٍ ومستقبل وحاضر (د.ت، ج ٢، ص ١٤).

لقد وضع ابن يعيش للزمان ولتقسيم الفعل أساساً فلسفياً. فتقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام عنده باعتبار الأقسام الثلاثة للزمان. فما سبق نماذج من آراء النحاة المتقدمين في مدلول الفعل وزمانه؛ وأما الآن فندرس بعض ما قاله المتأخرون من النحاة في هذه القضية، وبعد الموازنة بين آراء النحويين القدامى والمعاصرين في الفعل، سنرى اختلافاً بارزاً بينهم، وستوصل إلى أن أهمية الفعل لدى المعاصرين تقوم على ما يؤديه من وظائف لغوية متعددة الجوانب.

٣. دراسة آراء المعاصرين في الفعل

٣-١. رأي المخزومي، ممثل النحويين المعاصرين

الفعل أحد أقسام الكلام الرئيسية التي يتألف منها الكلام، وهو كذلك عند القدماء والمحدثين؛ ولكن القدماء يعنون بالفعل من جانب ضيق محدود (المخزومي، ١٩٨٦م ب، ص ١٠٠). يذهب المخزومي إلى أن النحاة المتقدمين لقد تأثروا بالعلل الفلسفية في تدوين المباحث النحوية؛ فلذا عزم إلى إصلاح النحو ويذهب إلى: «أن تقسيم النحاة الفعل على أساس حركات الفلك بتخصيص كل قسم منه بقسم من أقسام الزمان جعلهم يواجهون صعوبات كثيرة في تفسير استعمالات الفعل في غير ما خصوه به من زمان معين» (المصدر نفسه، ص ١١٤).

كما يقول عن تأثير العامل في هذا التقسيم: «إذا أمعنت النظر فيما كتبوا وفيما تناولوا من موضوعات تتصل بالفعل رأيت أنهم إنما يتناولون الفعل بالقدر الذي يمس جانب التأثير المزعوم المقصود فيه، وهو جانب لا صلة له بالبحث النحوي، ولا يمس في كثير أو قليل منزلة الفعل في الجملة وما يؤديه من دلالات ووظائف» (المصدر نفسه، ص ١٤٢). فإنه يرفض القول بتقسيم الفعل

١. هو مهدي بن الشيخ محمد صالح آل زاير دهام الشهير بالمخزومي، ولد في النجف الأشرف من أسرة عربية عريقة عام ١٩١٠م. فتوفي والده، وهو صغير لم يتجاوز عمره السنتين، وفقد أمه قبل أن يتم الخامسة، فتولت أخته رعايته وعاش في كنف أخيه الكبير؛ دخل المدرسة الأهلية ودرس النحو والبلاغة ومعالم الأصول. كان الأدب هاجسه، فانتسب إلى جمعية الرابطة الأدبية في النجف الأشرف، ثم التحق بالبعثة الأدبية إلى مصر عام ١٩٣٨م، وأتم دراسته الجامعية في جامعة فؤاد الأول وعين مدرسا في كلية الآداب والعلوم في بغداد وجامعة الرياض يلقي المحاضرات في مادة النحو العربي. توفي في رمضان ١٤١٤/١٩٩٣م، وهو في حلقة من طلبته على أثر مرض القلب الذي ألم به منذ سنوات بعيدة. من أهم آثاره: *في النحو العربي: نقد وتوجيه، وفي النحو العربي: قواعد وتطبيق، والدرس النحوي في بغداد* (سواد، ٢٠٠٨/١٦).

على أساس الزمان مستدلاً بأن بعض الأفعال لا يقع تحت هذه الأقسام المزعومة، فلا بد للنحوي أن يلجأ إلى التقدير والتأويل الذي لا يعتقد به المخزومي نفسه، فيقول:

فالنحاة إذن كانوا قد بنوا تقسيمهم الفعل واختلاف صيغته على أقسام الزمان وخصوصاً كل صيغة بزمان معين، فإذا حاولوا تطبيق صيغ الفعل على أقسام الزمان واجهتهم أمثلة لا تقع تحت حصر تستعصي على التطبيق، فاضطروا إلى التأويل والاعتذار عن هذا الاستعمال أو ذلك بإجابات تنطوي إلى كثير من التمحل والتكلف والتوجيه البعيد عن طبيعة اللغة (المصدر نفسه، ص ١٤٤).

والنحو عنده عارضة لغوية تخضع لما تخضع له اللغة من عوامل الحياة والتطور؛ فالنحو متطور أبداً؛ لأن اللغة متطورة أبداً. (المخزومي، ١٩٨٦م، ص ٢٢)؛ لهذا ينظر المخزومي إلى الفعل وأقسامه بنظرة مختلفة عما كان عند النحاة القدامى ويقسمه كما يلي:

- الأول ما كان على وزن "فعل"، وهو ما يسمى بالفعل الماضي، وهو الذي يدل في أغلب استعمالاته على وقوع الحدث في الزمن الماضي، وقال عنه إن له دلالات زمنية مختلفة؛

- الثاني ما كان على وزن "يفعل"، وهو ما يسمى بالفعل المضارع، وهو الذي يدل في أغلب استعمالاته على وقوع الحدث في زمن المتكلم؛

- الثالث ما كان على وزن "فاعل" وقال عنه: إنه هو الذي يسميه البصريون "اسم الفاعل"، ويسميه الكوفيون "الفعل الدائم"، وقال: إنه فعل حقيقة في معناه وفي استعمالاته إلا إنه يدل في أكثر استعمالاته على استمرار وقوع الحدث ودوامه؛

- الرابع أبنية أخرى، وهي التي تدل على طلب إحداث الفعل وقصد بذلك فعل الأمر، وبين أن له بناءين: ١- بناء "أفعل" وما على مثاله، نحو: "أكرم ضيفك"؛ ٢- بناء "فعل"، نحو: "تراك هذا"، أي اترك هذا (المصدر نفسه، ص ٢١-٢٥).

وأوضح المخزومي أن هذا الفعل ببنائه لا يدل على وقوع حدث في زمن من الأزمان؛ ولكنه طلب محض يواجهه المخاطب لإحداث مضمونه فوراً، وكلا البناءين مطرد صوغه إلا أن البناء الأول "أفعل" يصاغ من الثلاثي والرباعي ومن المجرد والمزيد، وأن البناء الثاني "فعل" يصاغ من الثلاثي المجرد في أغلب استعمالاته، وضرب للبناءين بعض الأمثلة (المصدر نفسه)، ثم يقول: «أكبر الظن أن بناء "أفعل" ليس بفعل كما يفهم من هذه الكلمة؛ لأن الفعل يتميز بشيئين: أولهما أنه مقترن بالدلالة على الزمن؛ وثانيهما: أنه يبني على المسند إليه ويحمل عليه؛ وبناء "أفعل" خلو من هاتين الميزتين، فلا دلالة على الزمن بصيغته ولا إسناد فيه» (١٩٨٦م، ب، ص ١٢٠).

يبدو أن المخزومي أخذ بالتقسيم الكوفي للفعل، حيث يرى الكوفيون «أن الفعل ينقسم ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع والدائم، وجعلوا فعل الأمر مقتطعا من المضارع وذكروا له بناءين "أفعل وفعل"» (ابن الأنباري، ١٩٦١م، ص ٥٢٤)، كما يشير المخزومي إلى رأي الكوفيين في تأييد رأيه المبني على عدم جعل الأمر من أقسام الفعل، حيث يقول: «فعل الأمر عندهم إذن مقتطع من الفعل المضارع، وليس قسيماً له أو للفعل الماضي، ولا قسماً مستقلاً من أقسام الفعل» (١٩٨٦م، ب، ص ١١٦).

٣-١. المناقشة بين النحاة والأصوليين في رأي المخزومي

❖ في فعلية الأمر

يؤيد السامرائي رأي الكوفيين والمخزومي، يقول: «إن الكوفيين كانوا على حق عندما أبعدهوا الأمر أن يكون قسيما للماضي والمضارع؛ لأن فعل الأمر طلب، وهو حدث كسائر الأحداث، غير أن دلالة الزمنية غير واضحة؛ لأن الحدث فيه غير واقع إلا بعد زمان التكلم، وربما لم يترتب على هذا الطلب وقوع حدث من الأحداث» (١٩٨٣م، ص ٢١-٢٢). ويذهب تمام حسان ممثلا للغويين إلى أن صيغة "أفعل" «تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال» (١٩٩٤م، ص ٢٤١).

أما صيغة الأمر عند الأصوليين فتختلف عما يكون عند النحويين. والمقرر عند الأصوليين هو القول بأن هذه الصيغة لا تدل لغة على الوجوب، كما يقول الشهيد الصدر: «مع أننا نحس بالوجدان أن كلمة الوجوب وصيغة فعل الأمر ليستا مترادفتين، وإلا لجاز أن نستبدل إحداهما بالأخرى، ومادام هذا الاستبدال غير جائز، فنعرف أن صيغة فعل الأمر تدل على معنى يختلف عن المعنى الذي تدل عليه كلمة الوجوب» (١٤١٧هـ، ص ٧٨). وناقش الصدر رأي المخزومي في إنكار فعلية بناء "أفعل" لا زمانه بقوله:

إن دلالة الفعل على تلبس فاعله به لا يقصد منه الدلالة على وقوع ذلك خارجا، بل المقصود أن الفعل والحدث تارة يلحظ في نفسه فيكون اسما وأخرى تلحظ نسبتته إلى شخص بنحو النسبة الناقصة أو التامة. ومن الواضح أن هذا محفوظ في فعل الأمر أيضا؛ لأنه يدل على أن المطلوب صدور الفعل من المأمور، فقد لوحظت نسبة الفعل - الحدث - إلى الفاعل؛ لكنه لم يلحظ ذلك في وعاء التحقق والإخبار، بل في وعاء الطلب والإرسال؛ وهذا الاختلاف لا يمثل فارقا فيما هو مدلول الفعل، بل في مدلول الجملة، وكون النسبة التامة فيها إخبارية أو إنشائية (المصدر نفسه، ص ٣٤٣-٣٤٤).

ثم يواصل قوله:

إن الملحوظ في صيغة "أفعل" لو كان هو نسبة طلب الفعل إلى الشخص المخاطب ابتداء بدون ملاحظة نسبة بين الفعل والفاعل، كان لما ذكر من كون عدم هذه الصيغة فعلا وجه؛ لأن الفعل متقوم بنسبة الحدث إلى الفاعل بنحو الصدور والحلول؛ ولكن الالتزام بتجريد فعل الأمر عن النسبة المباشرة بين الحدث والفاعل بلا موجب، بل الموجب على خلافه، وهو أن هذا التجريد يقتضي أن يكون المطلوب من المخاطب ذات الحدث، ولو بأن يصدر من غير المخاطب، فلو قال الشخص لابنه: "جنني بماء"، فالولد هنا مطلوب منه مجيء الماء ولم يلحظ مجيء الماء صادرا عنه مع أن الفهم اللغوي والعرفي لهذا الكلام لا يبرر أن يكتفي الابن بتوفير المجيء بالماء عن طريق أمره لغيره بأن يسقي أباه الماء، وليس ذلك إلا لأن النسبة بين الحدث والمخاطب بنحو الصدور مأخوذة، هذا يكفي في كون الصيغة "فعلا" لدلالاتها على النسبة الصدورية تصورا، وإن لم تدل على وقوع الحدث من الذات فعلا؛ لأن الوعاء الملحوظ للنسبة ليس هو وعاء التحقق، بل وعاء الطلب، ولو كانت فعلية الفعل متقومة بدلالاته على وقوع الحدث من الذات فعلا وكون النسبة بلحاظ وعاء التحقق لوجب الالتزام بعدم فعلية فعل الماضي والمضارع أيضا حينما يلحظان في غير وعاء التحقق، كما إذا قيل: "ليضرب زيد" أو "هل ضرب زيد" (المصدر نفسه، ص ٣٤٥-٣٤٦).

ويقول الشيخ العاملي: «إن المتبادر من الأمر طلب إيجاد حقيقة الفعل، والمرة والتكرار خارجان عن حقيقته كالزمان والمكان ونحوهما» (د.ت، ص ٢١٦). فعلى هذا، يجوز أن يكون الأمر فعلا إن تحقق خارجا أو لا يكون فعلا عند عدم تحققه الخارجي.

أما ما قال الأصوليون فتمثلت حصيلته في ما ذكره صاحب كفاية الأصول بقوله: «قد اشتهر في السنة النحاة دلالة الفعل على الزمان حتى أخذوا الاقتران به في تعريفه، وهو اشتباه ضرورة عدم دلالة الأمر ولا النهي عليه، بل على إنشاء طلب الفعل والترك، غاية الأمر نفس الإنشاء بهما في الحال» (د.ت، ج ١، ص ٦١).

ويرى الفضلي «أن الأمر ليس فعلا، كما يقول الأصوليون، وإنما هو أسلوب إنشائي شأنه في ذلك شأن الأساليب الإنشائية الأخرى من نهي واستفهام وشرط ونداء وغيره» (١٩٨٢م، ص ٥٤).

في هذا الكلام، يظهر لون من التناقض أو شبه التناقض؛ لأن البحث عن الفعل بحث صرفي والأساليب المختلفة تقع ضمن الجملة ومن المباحث النحوية. وقد لخص القزويني انقسام الآراء في دلالة الأمر على الزمن بأربع حالات:

- منها ما جزم به جماعة من الأصوليين تبعا لجمهور النحاة من دلالة على الحال؛
- ومنها ما يستفاد من غير واحد من أهل العربية من دلالة على الاستقبال؛
- ومنها ما يستشتم من بعضهم من اشتراكه بين الحال والاستقبال تحليلا بكونه مأخوذا من المضارع الذي هو مشترك بين الحال والاستقبال؛

- ومنها ما صار إليه المحققون المتأخرون من الأصوليين من منع دلالة على زمان حالا واستقبالا (د.ت، ج ١، ص ٩٧).
حصيلة ما تقدم، أن صيغة الأمر بنفسها لا تدل على الزمان حاضرا أو مستقبلا إلا إذا تحققت فعلا؛ إذن تدل على الحال أو المستقبل حسب وصفها في تركيب الجملة وسياقها، أي نحويا أكثر مما تدل عليه كصيغة مستقلة بذاتها، أي صرفيا.

❖ في فعلية اسم الفاعل

كما سبق، ذهب المخزومي إلى أن اسم الفاعل قسم مستقل من أقسام الفعل؛ ولكن مصطفى فاضل الساقى يرفض رأي المخزومي بأنه يعدّ اسم الفاعل فعلا؛ لأنه يختلف اختلافا بارزا مما يحدد به الفعل من الميزات، فيقول:

في اعتقادي أن هذه الصيغة تختلف عن الفعل شكلا ووظيفة، فالفعل معناه الحدث والزمان، وهذه الصيغة معناه الموصوف بالحدث والزمن في الفعل هو وظيفته الصرفية، وهو زمن صيغي، بينما الزمن في صيغة "الفاعل" زمن نحوي يستفاد من السياق وتحدده القرائن القولية والسياقية، هذا على مستوى الوظيفة؛ أما على مستوى الشكل، فإن هذه الصيغة لا تقبل علامة شكلية واحدة من علامات الفعل (١٩٧٧م، ص ٧٣).

ويعتقد، بظنية قول الكوفيين والمخزومي، بفعلية اسم الفاعل لعدم قبول اسم الفاعل علامات الفعل، فيبرر كلامه قائلا: والذي يبدو لي أن تسمية الكوفيين هذه المادة بالفعل الدائم واتباع الدكتور المخزومي لهم في اعتبارها فعلا لم تكن ناتجة عن تعبير سليم في وضع الأسس الصحيحة لتقسيم الكلم على واقع لغوي وصفي دقيق يعتمد الظواهر الشكلية، وأهمها العلامات أساسا لتمييز الفعل عن غيره وبالعكس؛ فإن الكوفيين، وإن كانوا قد راقبوا استعمال هذه المادة في الكلام العربي، إلا أنهم اعتمدوا الدلالات الظنية فقط أساسا للقول بفعليتها، فقد رأوا أنها تدل على حدث ثم أنها تنصرف إلى زمن، وهذا يكفي - عندهم - للقول بفعليتها، وفاتهم أن الأسس الشكلية التي يقوم

عليها تقسيم الكلم، وأهمها قبول علامات الفعل، لا تسمح بالقول بفعلية هذه المادة؛ أضف إلى ذلك أن هذه المادة تدل على موصوف بالحدث، ثم إن الزمن وظيفتها في السياق فلا تدل عليه دلالة صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل علي الزمن، وإذا كان الأمر كذلك فإن تسمية الكوفيين لها "الفعل الدائم"؛ ومن بعدهم الأستاذ المخزومي أمر جانب الدقة في تعيين موقعها بين أقسام الكلم (المصدر نفسه، ص ١٣٣ - ١٣٤).

فضلا عن هذا كله، فالذي يجدر الإشارة إليه في تقسيم المخزومي للفعل غفلته عن دلالة الفعل وخلوه من العامل، فاعتبر وزن "فاعل" من أقسام الفعل، وإن دل وزن "فاعل" على الاستمرار والدوام؛ ولكنه لا يخلو من عامل الفعل المستمر؛ وربما الألف فيه أفضل آية للدلالة على القائم بفعله؛ هذا من جانب ومن جانب آخر، فالجملة المبتدئة بوزن "فاعل" لا تعرف بالفعلية، كما نقول: "هل جالس محمد؟"، إن كان وزن "فاعل" من أقسام الفعل، فلا بد أن تعتبر الجملة الشاهدة وأمثالها من أنواع الجمل الفعلية.

٣-٢. رأي تمام حسان، ممثل اللغويين المعاصرين

ومن اللغويين المحدثين الذين تختلف رؤيتهم للفعل هو تمام حسان. والتقسيم عنده مبني على اعتبارات صرفية بالأساس والغلبة فيها لسلطان المعنى لا غير؛ فإنه نهج المنهج الوصفي في التقسيم ويقول: «قررنا أن المعيارية في موقف المتكلم مقبولة لا غبار عليها، ولكنها في موقف الباحث موضع اعتراض كبير؛ لأن الأساس في الدراسات اللغوية هو المنهج الوصفي» (١٩٨٠م، ص ٢٢). ويؤكد قوله مشيراً إلى الغاية الأولى من وضع القواعد العربية قائلاً:

إن الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها، وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطاء فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمه النحو التعليمي لا النحو العلمي، أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفيًا (١٩٩٤م، ص ١٣).

يعتقد حسان بالأقسام الثلاثة للفعل؛ ولكن يقدم طرحاً جديداً لهذا التقسيم ضمن النظام الصرفي، ملخصه فيما يلي:

- أ - من حيث الصورة الإعرابية: يختص الفعل بقبول الجزم، وهو المضارع من بين الأفعال، فلا يشاركه فيه قسم آخر من أقسام الكلام، وإذا كان الماضي لا يجزم لفظاً، فإنه يجزم محلاً حين يكون شرطاً ولا جزم لفعل الأمر من أي نوع؛
- ب - من حيث الصيغة الخاصة: هناك صيغ محفوظة قياسية مبنية إلى ستة أبواب للفعل الثلاثي، وهناك صيغ أخرى محفوظة قياسية للأفعال، مما زاد على الثلاثة، ثم هناك صيغ من كل ذلك لما بني للمعلوم وصيغ أخرى لما بني للمجهول؛
- ج - من حيث الجدول: الأفعال تقبل الدخول في جميع أنواع الجداول، أي الجدول الإلصاق، والجدول التصريفي والجدول الإسنادي؛

د - من حيث الإلصاق وعدمه: تمتاز الأفعال من هذه الناحية بقبول طائفة من اللواحق التي لا تلصق بغيرها، ومنها الضمائر المتصلة في حالة الرفع والسين ولام الأمر وحروف المضارعة؛

١. تمام حسان عمر عالم نحوي عربي ولد بقرية الكرنك بمحافظة قنا بصعيد مصر عام ١٩١٨م. أتم حفظ القرآن الكريم والتحق بمعهد القاهرة الأزهرى ثم بكلية دارالعلوم، ثم حصل على بعثة علمية إلى جامعة لندن لينال درجة الماجستير. وبعد عودته، عين مدرسا بكلية دارالعلوم. أسس الجمعية اللغوية المصرية عام ١٩٧٢م، كما أسس قسم الدراسات اللغوية والتربوية بجامعة عين شمس داخل البلاد وخارجها. وأهم مؤلفاته: *مناهج البحث في اللغة، واللغة العربية: بين المعيارية والوصفية، واللغة العربية: معناها ومبناها والخصائص النحوية* (تمام حسان، د.ت).

هـ - من حيث التضام: وتختص الأفعال بقبول التضام مع "قد، وسوف، ولم ولن"؛

و - من حيث الدلالة على الحدث: تدل الأفعال على الحدث دلالة تضمنية؛ لأن الأحداث جزء معناها، فهي تدل إلى جانبه على الزمن؛

ز - من حيث الدلالة على الزمن: يختلف الفعل عن الصفة التي لا تتصل بمعنى الزمن إلا من خلال علاقات السياق؛

ح - من حيث التعليق: يبدو الفعل في السياق في صورة المسند ولا يكون مسندا إليه أبداً، فهو بذلك عكس الاسم تماماً (المصدر نفسه، ص ١٠٦ - ١٠٧).^١ نلاحظ أن تمام حسان يفرق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي، يقول:

وإذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق، فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق، وليس الصيغة المنعزلة، وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ يكون الزمن الصرفي قاصراً على معنى الصيغة يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علامات السياق، فلا مفر إذن من النظر إلى الزمن في السياق نظرة تختلف عما يكون للزمن في الصيغة؛ لأن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي، من حيث إن الزمن الصرفي وظيفته الصيغة، وإن الزمن النحوي وظيفته السياق تحددها الضمائم والقرائن (المصدر نفسه، ص ٢٤٢).

ثم يشير إلى تقدم وظيفة الكلمة على موقعها بين أقسام الكلمات، ويرى أن السياق يعتبر المكان الطبيعي لبيان المعاني الوظيفية للكلمات، فوضوح مكان الكلمات في الجملة له علاقة بوضوح وظيفتها فيها (حسان، ١٩٥٥م، ص ١٩٩ - ٢٠٠)، ويفرق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي، فيرى أن زمان الفعل على المستوى النحوي يتوقف على السياق واعتبار الزمن جزءاً من الفعل مختص بالمستوى الصرفي، يقول:

أما معنى الزمن فإنه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق؛ ومعنى إتيان الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة أن الزمن هنا وظيفته الصيغة المفردة، ومعنى أن الزمن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق أن الزمن في النحو وظيفته السياق وليس وظيفته صيغة الفعل؛ لأن الفعل الذي على صيغة "فعل" قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي. فقول النحاة: "والزمن جزء منه"، قول مقبول على المستوى الصرفي فقط (١٩٩٤م، ص ١٠٤).

وقول تمام حسان هذا يتجلى في النماذج المختلفة لاستعمال الفعل ضمن الجملة ودلالته الزمنية المختلفة باعتبار القرائن والقيود المختلفة في الجملة، ألا ترى أن الفعل الماضي الذي يدل على ما مضى وانقطع، إذا وقع بعد "إن" الشرطية، تدل على المضارع المشترك زمانه بين الحال والاستقبال، والفعل المضارع الذي تتراوح دلالته الزمنية بين الحال والاستقبال، يدل على الماضي عند التحاق "لم" و"لما" به؟ وقس على هذا.

ثم يقسم حسان الفعل باعتبار الزمان من النظرة الصرفية إلى ثلاثة أقسام قانلاً إن: «الفعل من حيث المبني الصرفي ماضٍ ومضارع وأمر، وهذه الأقسام الثلاثة تختلف من حيث المبني، وهي فوق ذلك تختلف من حيث المبني الصرفي الزمني» (المصدر نفسه). وعلى هذا، يذهب إلى أن الزمن لا بد أن يعتبر جزءاً من الفعل في النظام الصرفي؛ وأما حول الزمن النحوي فهو

١. للمزيد من المعلومات راجعوا: اللغة العربية: مبناها ومعناها، لتمام حسان.

يقول: «فإنه جزء من الظواهر الموقعية السياقية؛ لأن دلالة الفعل على زمن ما تتوقف على موقعه وعلى قرينته في السياق» (المصدر نفسه، ص ١٠٥).

وهكذا نسب حسان القصور إلى لنحاة في تعاملهم في زمنية الفعل في المجال التركيبي النحوي داخل السياق؛ إذ يقول: «إن النحاة لم يحسنوا النظر في تقسيمات الزمن في السياق؛ إذ كان عليهم أن يدركوا طبيعة الفرق بين مفردات النظام ومطالب السياق، ثم أن ينسبوا الزمن النحوي إلى مطالب السياق» (المصدر نفسه، ص ٢٤٣)؛ وقد حاول حسان ربط دلالة الفعل داخل السياق بنوع الجملة (المصدر نفسه، ص ٣٤٧-٣٤٨).

٣-٢-١. المناقشة بين النحويين والأصوليين في رأي حسان

يؤيد فاضل مصطفى الساقى رأي حسان في اعتبار الزمن جزءاً من النظام الصرفي ويصف الفعل بأنه «كلمة تدل على حدث وزمن، والدلالة على الحدث والزمن هو المعنى الصرفي للفعل، وهي وظيفته الصرفية المركبة، بمعنى أن كلا من الزمن والحدث جزء من معنى صيغة الفعل» (١٩٧٧م، ص ٢٢٩). واتجه فريق من المحدثين إلى رفض دلالة الصيغة بذاتها على الزمن، منهم إبراهيم أنيس الذي يقول إنه: «أمر لا تبرره استعمالات اللغة ولا تويده» (١٩٧٨م، ص ٢٨٠).

لقد رفض إبراهيم أنيس اختصاص كل زمن بصيغة فعلية معينة وقال ناقداً للنحاة: «ولما رأى النحاة العرب ثلاث صيغ للفعل اختصوا كلا منها بزمن من تلك الأزمنة» (١٩٧٨م، ص ١٧٠). وهذه الأزمنة - في رأيه - مرتبطة بالزمن الفلسفي، لا الزمن اللغوي، يقول:

إن النحاة حين رأوا الخلل يتسرب إلى تقسيمهم من نواح عدة بدأوا كعادتهم يحملون الكلام العربي ما ليس منه، فإذا استعمل الماضي مكان المضارع قالوا: لحكمة أرادها المتكلم أو الكاتب، وإذا استعمل المضارع مكان الماضي التمسوا في هذا حكمة بلاغية هللوا لها وكبروا، وما كان أغناهم عن كل هذا التعسف لو أنهم نظروا لصيغ الفعل وأساليبيهم بعيدة عن الفكرية الزمنية (المصدر نفسه، ص ١٧١).

ينتقد حلمي خليل رأي النحاة بقوله: «نجد أن تعريفهم للزمن في اللغة لم يخرج عن حد الزمان الفلسفي» (د.ت، ص ٤٢٤)، والمخزومي على: «أن الزمان في الأفعال ملحوظ ودلالاتها على الزمان من مقوماتها؛ ولكن الزمان فيها زمان نحوي ووظيفته التفريق بين أبنية الأفعال، لا الدلالة على حركات الفلك من مضي وحضور واستقبال» (١٩٨٦م، ص ١١٤). وفاضل مصطفى الساقى يرى عكس هذا قائلاً: «إن الزمن في الفعل وظيفة صرفية وهو زمن صرفي، بمعنى أنه وظيفة صيغة الفعل، وهي مفردة خارج السياق، والزمن الصرفي في الفعل ناتج من كونه يدل على حدث والزمن» (١٩٧٧م، ص ٢٣٥).

أما الأصوليون فيردون زمان الصيغة ويعتبرون الزمن من مقومات النحو، فقد تدل صيغة الماضي على المستقبل، وقد يكون عكسه صادقاً في سياق الجملة، كما يقول مصطفى جمال الدين: «أما الأصوليون فقد أنكروا زمان الصيغة؛ لأنها عندهم "دالة النسبة" واعتبروا الزمان مدلولاً نحوياً لا صرفياً، أي إنه مدلول سياق الجملة وقرائنها، لا صيغة "فعل - يفعل" بدليل أن "فعل" قد تدل في السياق على زمن مستقبل و"يفعل" على زمن ماضٍ» (١٤٠٥هـ، ص ٣٠٧)، ثم يفرق بين رأي المتقدمين من الأصوليين والمتأخرين منهم في دلالة الفعل على الحدث والزمن قائلاً:

أما الأصوليون فقد ماؤهم مع النحويين في قصر دلالة الفعل على الحدث والزمن؛ ولكن متأخريهم لهم في ذلك رأي آخر، فالحدث الذي يتضمنه الفعل "معنى غير مستقل في نفسه"، كما يفهمه النحاة، والزمن ليس مدلولاً

للفعل لا بمادته ولا بصيغته، وإذا دل عليه أحيانا، فباطلا في مقام دون مقام لا بوضعه اللغوي، أي إن الزمن

مدلول تتعاون عليه قرائن الجملة لا صيغة "فعل، يفعل" (المصدر نفسه، ص ١٤٥).

وهذا - كما مر سابقا - مثل دخول "إن" من أداة الشرط على الماضي ودلالته على المضارع ودلالة المضارع على الماضي بعد دخول حرفي الجزم، أي "لم ولما" عليه. فإن رؤية الأصوليين المحدثين في تحديد أقسام الكلمة ومنها الفعل تختلف، وذلك لتوسع نظرتهم إلى دلالة الكلمات على معانيها، من حيث الوضع والموضوع له، «والبحث النحوي عند الأصوليين هو البحث عن دوال النسب والارتباطات ومدلولاتها؛ ولذلك يصح لنا أن نسميه نحو الدلالة في مقابل ما انتهى إليه النحاة من نحو الإعراب» (المصدر نفسه، ص ١٢ - ١٣).

ويعتقد جمال الدين أن ما بحث عنه الأصوليون هو الأقرب إلى البحث اللغوي في نظام التأليف؛ «لأن النحاة لم يبحثوا فيما بين أيدينا من نحوهم في الجملة وطرق تأليفها أصلا، والذي بحثوا فيها هو محلها الإعرابي فقط؛ فلم تكن بهم حاجة إذن إلى البحث في "دوال النسب والتأليف" - الصيغة والأداة والتركيب - ولذلك نقلوها من وظيفة أحداث المعنى النسبي الرابط إلى وظيفة أحداث الأثر الإعرابي في أواخر الكلم، وهي وظيفة أجنبية عن طبيعة النحو باعتباره نظام تأليف لا تأثير» (المصدر نفسه، ص ١٣).

فقد اتجه الأصوليون في تعريفهم للفعل وجهة انتساب الحدث لا اقترانه بالزمن، فعرفوه بأنه «ما أنبأ عن حركة المسمى» (المصدر نفسه، ص ١٤٥). هذا وجهة نظر الأصوليين للفعل بعدم لزوم تقيده بالزمن. ومن هنا، يظهر الاختلاف فيما بين الأصوليين والنحويين الذين اعتبروا الزمن من ملزومات الفعل. يقول جمال الدين: «فالفعل عندهم كلمة تنبئ عن حركة صادرة عن المسمى، وهذا الإنشاء ناشئ عن صيغة الفعل لا من مادته، ففعلية الفعل إذن وليدة صيغة "فعل - يفعل" المنبئة عن حركة المسمى» (المصدر نفسه، ص ١٤٥ - ١٤٦).

٣-٣. رأي الشهيد الصدر، ممثل الأصوليين المعاصرين

يرى الأصوليون أن الزمان ليس جزءا من مدلول الفعل، وأن الحدث الذي هو جزء مدلول الفعل، ليس بمعنى مستقل في نفسه كما يقول النحاة، فالحدث المصوغ بصيغة "القيام" هو المستقل نفسه؛ أما الحدث المصوغ بصيغة "قام" فليس حدثا مستقلا، بحيث يكون معناه القيام (المصدر نفسه، ص ١٧١). ويقول مصطفى جمال الدين في تبين رؤية الأصوليين عن الفعل:

إنهم لا يقرون دلالة الفعل على الزمان لا بمادته ولا بهيئته؛ لذلك لم يجعلوا الاقتران الزماني مائزا بين الاسم والفعل؛ إنهم حين حللوا أوضاع المفردات اللغوية من حيث دلالتها على معانيها وجدوها مصنفة في فئتين: أ. فئة المعاني الاسمية، أي التي يمكن إدراكها بصورة مستقلة عن الجملة، وأدخلوا في هذه الفئة الأسماء ومواد الأفعال،

١. آية الله العظمى الشهيد السيد محمد باقر الصدر ولد في مدينة الكاظمية المقدسة سنة ١٣٥٣هـ، وكان والده العلامة المرحوم السيد حيدر الصدر حامل لواء التحقيق والتدقيق والفقه والأصول؛ أما والدته فهي الصالحة الثقية بنت المرحوم آية الله الشيخ عبد الحسين آل ياسين من أعظم علماء الشيعة. تعلم محمد باقر القراءة والكتابة في مدينة الكاظمية، وهو صغير السن ودرس أكثر السطوح العالية دون أستاذ. في بداية الثانية عشرة من عمره، بدأ بدراسة كتاب معالم الأصول عند أخيه السيد إسماعيل، وكان يعترض على صاحب المعالم. أنهى دراسته الفقهية والأصولية عند آية الله السيد خويي. بعد أن مضى عشرة أشهر في الإقامة الإجبارية، تم اعتقاله سنة ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م. وبعد ثلاثة أيام من الاعتقال الأخير، استشهد السيد الصدر مع أخته بنت الهدى. ومن أهم مؤلفاته: دروس في علم الأصول، ونشأة التشيع والشيعة، وفلسفتنا، واقتصادنا، والمعالم الجديدة للأصول (السيرة الذاتية للإمام الشهيد السيد محمد باقر الصدر، د.ت).

أي أصول اشتقاقها؛ ب. وفئة المعاني الحرفية هي التي لا يمكن إدراكها بصورة مستقلة عن الجملة، وإنما هي روابط لا يتم تأليف الجملة بدونها، وفي هذه الفئة أدخلوا حروف المعاني وهيئات الأفعال وهيئات الجمل وعلامات الإعراب وبعض الضمائر واللواحق التي تؤدي معنى غير مستقل عما تتعلق به (المصدر نفسه، ص ٦٧). على هذا، رؤية الشهيد الصدر، وهو ممثل للأصوليين المعاصرين، بالفعل مختلفة اختلافا كاملا عما كان عليه النحويون واللغويون، فهو لا يعتبر الزمن مدلول الفعل، بل الفعل عنده مركب من المادة والهيئة مبررا بقوله:

أما الفعل فهو مكون من مادة وهيئة، ونريد بالمادة الأصل الذي اشتق منه الفعل ونريد بالهيئة الصيغة الخاصة التي صيغت بها المادة؛ أما المادة في الفعل، فهي لا تختلف عن أي اسم من الأسماء، فكلمة "تشتعل" مادتها الاشتعال، وهذا له مدلول فعلي؛ ولكن الفعل لا يساوي مدلول مادته، بل يزيد عليها بدليل عدم جواز وضع كلمة الاشتعال موضع كلمة "تشتعل"؛ وهذا يكشف عن أن الفعل يزيد بمدلوله على مدلول المادة، وهذه الزيادة تنشأ من الهيئة؛ وبذلك نعرف أن هيئة الفعل موضوعة لمعنى، وهذا المعنى ليس معنى اسميا استقلاليا، بدليل أنه لو كان كذلك لأمكن التعويض عن الفعل بالاسم الدال على ذلك المعنى والاسم الدال على مدلول مادته، مع أننا نلاحظ أن الفعل لا يمكن التعويض عنه في سياق الكلام بمجموع اسمين، وبذلك يثبت أن مدلول الهيئة معنى نسبي ربطى؛ ولهذا استحال التعويض المذكور، وهذا الربط الذي تدل عليه هيئة الفعل ربط قائم بين مدلول المادة ومدلول آخر في الكلام كالفاعل في قولنا: "تشتعل النار"، فإن هيئة الفعل مفادها الربط بين الاشتعال والنار؛ ونستخلص من ذلك أن الفعل مركب من اسم وحرف، فمادته اسم وهيئته حرف؛ ومن هنا، صح القول بأن اللغة تنقسم إلى قسمين: الأسماء والحروف» (١٤١٧هـ، ج ١، ص ٦٩).

أما القول بتركيب الفعل من الاسم والحرف، فيؤدي إلى تعقيد أقسام الكلمة أكثر من قبل؛ ووفق قول الشهيد صدر بأن الفعل لا يساوي مدلول مادته، بل يزيد عليها، فربما ما يجعل مدلول الفعل زائدا على المادة هو دلالة على الزمن. فعلى رؤية الأصوليين المحدثين وخاصة الشهيد الصدر، إذا كان الفعل مركبا من الاسم في مادته والحرف في صيغته لا يعتبر قسما ثالثا من أقسام الكلمة.

وهذا الاختلاف يرجع إلى توسع نظرتهم إلى دلالة الكلمات على معانيها، من حيث الوضع والموضوع له. يقول الشهيد الصدر: «إن اللغة يمكن تصنيفها من وجهة نظر تحليلية إلى فئتين: إحداهما فئة المعاني الاسمية وتدخل في هذه الفئة الأسماء ومواد الأفعال، والأخرى فئة المعاني الحرفية - أي الروابط - وتدخل فيها الحروف وهيئات الأفعال وهيئات الجمل» (المصدر نفسه، ص ٧٠).

ومقتضى هذا التصنيف أن يكون التقسيم عندهم ثنائيا، أي اسم وحرف، إلا أن طبيعة الفعل وأساس تكوينه من مادة تلحقه بالأسماء وهيئة تلحقه بالحروف. وإذا تم قبول هذا التقسيم وهذا التحديد للفعل، فيترتب على تخطئة قول العلماء في تحديد الحرف بأنه متشكل من حرف أو حرفين أساسا، ورفض قولهم في عدم استقلال الحرف وتعلقه.

إن الفعل باعتبار ما يتضمنه من حدث منسوب إلى فاعل لا بد له من زمان يحدث فيه؛ وهذا ما اتفق عليها النحاة والأصوليون؛ ولكن النحويين ربطوا هذا الزمان بالمسألة الصرفية، أي بدلالة الصيغة في أصل وضعه اللغوي على الزمن. فصيغة "فعل" تدل على الزمن الماضي، وصيغة "يفعل" تدل على الحاضر والمستقبل، وصيغة "أفعل" تدل على الحاضر عند بعضهم

وعلى المستقبل عند بعضهم الآخر؛ فلذا يقول الآخوند في كفايته: «قد اشتهر في السنة النحاة دلالة الفعل على الزمان حتى أخذوا الاقتران به في تعريفه، وهو اشتباه» (الرشدي، د.ت، ج ١، ص ٥٩). وأما الأصوليون فقد ربطوا هذا الزمان بالمسألة النحوية لا بالمدلول الصرفي للصيغة، أي إنهم ربطوه بطريقة تأليف الجملة وسياقها ودلالاتها حسب مواقع الخبر والإنشاء بحسب القرائن المقيدة لإطلاق الفعل (المصدر نفسه، ص ١٦٨).

فبالخلاف إذن بين النحويين والأصوليين ليس في إنكار المدلول الزمني للجملة الفعلية، وإنما هو في تحديد الدال عليه، فالدال عليه عند النحويين هو الصيغة؛ لذلك اعتبروا دلالة الفعل على الزمن دلالة تضمنية، والدال عند الأصوليين هو سياق الجملة وقرائنها.

الخاتمة

نلخص النتائج فيما يلي:

- المنهج القديم الذي قام عليه النحو العربي، ينبغي أن يعاد فيه النظر بإصلاح مناهجه، وذلك من خلال المنهج الوصفي في دراسة اللغة العربية.
- كان التأثير والتأثر مبرهنا بين النحويين واللغويين والأصوليين.
- رأينا نقاط الالتقاء والاختلاف بين النحويين واللغويين والأصوليين، وأن كل هؤلاء يدرسون النحو على أساس معاييرهم الخاصة.
- وجوب استيعاب الفروق بين منهج النحاة المتقدمين والمتأخرين واللغويين والأصوليين.
- هناك فرق بين دلالة الفعل بينيته الصرفية وبين دلالاته الزمنية الدقيقة التي تحدد داخل السياق.
- ظهر لنا أن هناك فرقا بين الزمن النحوي السياقي والزمن الصرفي .
- يجب الاهتمام بالسياق عند تحديد دلالة الفعل الزمنية.
- وجود الاختلاف في تقسيم الفعل من حيث البحث النحوي الوظيفي، والصرفي، والدلالي والأصولي.
- عند دقة النظر في الآراء المختلفة بين النحويين واللغويين والأصوليين، يظهر قول اللغويين أوجه وأعدل؛ لأنهم يعتقدون بالدلالة الزمنية في الفعل ضمن السياق والقرائن، فهو الزمن النحوي، فلا يجردون الفعل من الزمن ولا يخرجونه من أقسام الكلمة ويتبعون طريق الاعتدال.

المصادر والمراجع

- ابن الأبياري، كمال الدين. (١٩٦١م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين*. تحقيق وتأليف محمد محي الدين عبد الحميد. ط ٤. القاهرة: مطبعة السعادة.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء. (د.ت). *شرح المفصل*. بيروت: عالم الكتب.
- أنيس، إبراهيم. (١٩٧٨م). *من أسرار اللغة*. ط ٦. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- جمال الدين، مصطفى. (١٤٠٥هـ). *البحث النحوي عند الأصوليين*. ط ٢. قم: دار الهجرة.
- حسان، تمام. (١٩٨٠م). *اللغة بين المعيارية والوصفية*. المغرب: دارالثقافة.
- _____ . (١٩٩٤م). *اللغة العربية: مبناهَا ومعناها*. المغرب: دارالثقافة.
- _____ . (١٩٥٥م). *مناهج البحث في اللغة*. القاهرة: مكتبة الأنجلو.
- الخراساني، محمد كاظم. (د.ت). *كفاية الأصول*. قم: دن.
- خليل، حلمي. (د.ت). *المولد في العربية*. بيروت: دار النهضة.
- الرشتي، عبد الحسين. (د.ت). *شرح الكفاية*. النجف: الحيدرية.
- الزجاجي، أبو القاسم. (١٩٥٩م). *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق مازن المبارك. دم: مطبعة المدني.
- الساقى، مصطفى فاضل. (١٩٧٧م). *أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة*. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السامرائي، إبراهيم. (١٩٨٣م). *الفعل: زمانه وأنيته*. ط ٣. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (١٩٨٨م). *الكتاب*. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون. ط ٣. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الصدر، محمد باقر. (١٤١٧هـ). *دروس في علم الأصول*. قم: دار العلم.
- العاملي، زين الدين. (د.ت). *معالم الدين*. النجف: الآداب.
- عبد الحميد، محمد محي الدين. (١٣٨٤هـ). *شرح شذور الذهب لابن هشام*. طهران: دار الكوخ.
- الفضلي، عبد الهادي. (١٩٨٢م). *دراسات في الفعل*. بيروت: دار القلم.
- القزويني، علي. (د.ت). *حاشية على القوانين*. قم: دن.
- المخزومي، مهدي. (١٩٨٦م أ). *في النحو العربي: قواعد وتطبيق*. ط ٢. بيروت: دار الرائد العربي.
- _____ . (١٩٨٦م ب). *في النحو العربي: نقد وتوجيه*. ط ٢. بيروت: دار الرائد العربي.
- الهاشمي، محمود. (١٩٦٦م). *تقريرات بحث السيد الصدر: مباحث الدليل اللفظي*. قم: مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي.

ب. المواقع الإلكترونية

سواد، الرياض. (٢٠٠٨/٦/١٦). *مهدي المخزومي*.

<https://www.atinternational.org>

تمام حسان. (د.ت).

<https://www.shamela.ws>



پروہشکاه علوم انسانی ومطالعات فرہنگی
پرتال جامع علوم انسانی